

من الواثق الاقتصادي

بيننا وبين صندوق النقد

محمد شريف أبو ميسم

كنا وما نزال متفائلين بمستقبل الاقتصاد الوطني، مع قناعتنا ان هذا الاقتصاد ورت واقعا كارثياً أطاح بكل مقومات البنى الاتركازية للقطاعات الحقيقية ثم جاءت تداعيات واقع الاحتلال التي فرضت ملامح العنف على كل مفاصل الحياة وأطاحت بالمتبقي من حلقات البنية التحتية، فاكتملت ملامح الكارثة.. الا ان مقومات النهوض الكاملة في الانسان وفي الثروات المتعددة كانت كفيلاً بنهوض الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من حالات التلكؤ وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية لدى بعض الجهات التي تولت زمام صنع القرار الاقتصادي في بلادنا الأمر.. الا ان ملامح النجاحات كان لابد لها من أن تظهر لمجرد ظهور حالات من الاستقرار الأمني ، ومن هنا كان التركيز الحكومي على الجانب الأمني باتجاه النهوض بالواقع الاقتصادي في محله، انسحبت بشكل تلقائي على مساحة المشهد الاقتصادي، والتفاوض الذي ابداه صندوق النقد الدولي بشأن تحسن واقع الاقتصاد العراقي في الاسابيع الماضية، تفاؤل لم يأت من فراغ، فارتفع الصادرات النفطية بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط ساهما في زيادة التوقعات بشأن تحسن الاقتصاد الوطني.. ومن هنا جاءت موافقة صندوق النقد الدولي على الموافقة الأولى للمراجحة الأولى للإنجازات المنصوص عليها في برنامج القرض البالغة قيمته ٧٤٦ مليون دولار..

بعد أن التزمت السلطات العراقية بالجدول الاقتصادي المستفقد عليه مع صندوق النقد على الرغم من إشارة الصندوق الى ما يتعلق بالأجور والرواتب على اعتبار ان المباشر في ارتفاع هذه الأسعار قد أغضت هذا الجانب في تعهداتها.. الا ان تصريحات صندوق النقد التي أكدت - بضل التوقعات توحى بتحسن الاقتصاد العراقي، بفضل تحسن الوضع الأمني الذي أثر بدوره إيجابياً في القطاع النفطي، وبفضل تراجع نسبة التضخم.. معتبراً أن البنك المركزي العراقي تمكن من تقليص نسبة التضخم بفضل مراجعة سياسته النقدية.. هذه التصريحات تثير الاستغراب لدى الجمهور قبل المعنيين في الشأن الاقتصادي.. فربما استطاع البنك المركزي أن يحافظ على سياسة نقدية مستقرة وحقق نتائج ايجابية في هذا الاتجاه، الا ان مؤشرات التضخم سجلت ارتفاعات في أغلب فقرات السلع والخدمات على مدار السنوات الخمس الماضية، وهذا ما لا يتسجم مع ما جاء في التقرير الذي أشار الى أن استمرار التحسن الاقتصادي في العراق مرتبط بالتحسن الأمني، ويتدبير محكم للموارد النفطية، وبتأخذ إجراءات إصلاح الاقتصاد.. ولم نعرف أي إجراءات يقصده.. افلا تكفي الالتزامات التي حرمت الحكومة العراقية على تنفيذها بشهادة التقرير ذاته؟ والأكثر غرابة هو دعوة تاكاتوشي كاتو نائب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي للحكومة العراقية من أجل القيام بإصلاحات بنوية بوتيرة أسرع، فهل هنالك أسرع من هذا التحول باتجاه اقتصاد السوق؟ التحول الذي أربك عجلة الحياة الاقتصادية جراء سرعته، يراد له أن يكون أسرع؟

يقارب المليون دينار للطن الواحد وحديد الزاوية يباع بمبلغ (٨٠٠) الف دينار للطن الواحد والحال يتسحب على مفردات المواد الانشائية الاخرى فتُمن (٤) الاف طابوقة يبلغ مليون دينار وبذلك يكون ثمن الطابوقة الواحدة (٢٥٠) ديناراً والرمل يبلغ سعره (٣٥٠-٤٥٠) الف دينار لكل ١٥ متراً مكعباً وكذلك الحصى وبذلك يكون ثمن (٤) آلاف طابوقة وكمية من الرمل مليون دينار وبعض المليون وهذا الرقم يوضح انهيار القيمة الحقيقية للعملة الوطنية (الدينار العراقي) بشكل يؤدي محدودي الدخل ويحول دون تحقيق احلامهم بامتلاك دار سكن لأسرهم، اما العوامل الاخرى التي تساهم في ارتفاع اسعار المواد الانشائية فتتمثل في ارتفاع تلك الاسعار من المناشي جراء الارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار النفط عالمياً مما جعل الاسعار تنحو صوب الارتفاع وقد تكون الاسعار الحالية مقدمة لارتفاعات اخرى في الاسعار علماً ان تجار و مستوردي هذه السلع يتحملون اعباء دفع رسوم وضرائب متصاعدة الى جانب مبالغ تدفع على شكل عطايا وأتاوات في نقاط الحدود وعلى الطرق الخارجية لضمان ورود تلك المواد الى مخازنهم من دون اضرار.. ويتدخل الطلب المتزايد على هذه المواد بالمساهمة في ارتفاع الأسعار.. فقد شهدت الأشهر الأخيرة، نتيجة لصفوف الزيادة، في رواتب الموظفين، طلباً متزايداً على هذه السلع لحاجة بيوت ذوي الدخل المحدود للترميمات وأعمال الصيانة.. الا ان ارتفاع اجور النقل يبقى السبب الرئيس والمباشر في ارتفاع هذه السلع التي تستورد في الغالب من دول مجاورة للعراق.



الحديد المستعمل يتمثل بارتفاع الاسعار فحديد الشيش قياس (١/٢) انجات يباع بسعر مليون دينار للطن الواحد وسعر حديد الشيش قياس (٨/٣) انج يباع بسعر (٩٥٠) الف دينار وحديد الشيلمان قياس ٤ انج يبلغ سعره (٧٥٠) الف دينار للطن الواحد وحديد الشيلمان قياس ٦ انجات يباع سعره

للإستفادة من فروق الأسعار في اكمال بناء دورهم وهذه الحال تنطوي على مخاطر جديدة إذ حصلت حوادث مؤسفة عديدة تمثلت في انهيار ابنية (دور - مدارس) استخدمت في انشائها مادة الحديد المستعمل إذ تفقد تلك المواد خواصها جراء الاندثارات والعوامل المناخية بتقادم الزمن ، والدافع لشراء مسبق اذ كان التجار من مستوردي المواد الانشائية يخصصون مبالغ تمثل نحو ٥ ٪ من رؤوس اموالهم لأغراض النقل قفزت الى ٢٠ ٪ تضاف الى اسعار المواد الانشائية المستوردة ليحملها المتبضع من تلك السوق مما يؤدي به الى شراء الحديد المستعمل جراء تفاوت اسعاره قياسا بالجديد

كافهم موسحا تشهد اسواق تجارة المواد الانشائية ارتفاعا كبيرا في الاسعار، وبشكل مستمر ، حتى وصلت أسعار بعض المواد الى حدود لم تصلها من قبل (الحديد) سواء كان حديد التسليح أو حديد (الشيلمان). ويعزى ذلك الارتفاع الى عدد من العوامل.. في المقدمة منها ارتفاع اجور النقل بشكل غير مسبوق ، الامر الذي يضيف اعباء مالية على كامل المتبضعين من تكل الاسواق، خصوصا ذوي الدخل المحدود الذين يرومون بناء منازل متواضعة تحميهم واسرهم و توفر لهم الاستقرار بعيدا عن هموم الاجار والاستئجار في وطن لا يملك الكثير من مواطنيه عقارا، جراء تردى الاوضاع المعيشية وارتفاع الاسعار وضآلة الدخل..

ويعد ارتفاع معدلات الطلب على المواد الانشائية بشكل عام والحديد بوجه الخصوص مؤشرا ايجابيا برغم تردى الاوضاع الأمنية وشيوع اعمال السرقة والسطو المسلح، الا ان المؤلم في الامر تراجع الانتاج المحلي او عدم وجوده تماما كما في مادة الحديد، والاعتماد بشكل متصاعد على المستورد جميع صنوف المواد الانشائية الى حد استيراد الطابوق على الرغم من رداءة المستورد من تلك المواد مقارنة بالمنتج المحلي الذي يمتاز بالجودة والسعر التنافسي، وهذا الحال يمثل هدرا كبيرا للموارد الوطنية، فمئات الملايين من الدولارات تخلص لاستيراد المواد الانشائية سنويا بدلاً من انتاجها محلياً.. اذ لو قيض تلك المبالغ الكبيرة لانتاقها على تطوير واستحداث مشاريع لانتاج المواد الانشائية محلياً، لكان بالامكان الاستفادة من الاسباب في المقدمة منها ارتفاع اجور النقل بشكل (قفزي) غير

مجلس محافظة بغداد

يشكل هيئة للاستثمار

بغداد / كريم الصنادي

شكل مجلس محافظة بغداد هيئة للاستثمار تبنى بمنح صلاحيات اجازات الاستثمار والتخطيط والتشجيع ووضع الخطط الاستثمارية بالمناطق المخصصة لها.

وقال معين الكاظمي رئيس مجلس محافظة بغداد ان عمل الهيئة لايتعارض مع سياسة الاستثمار الاتحادية وقد اختير خمسة اعضاء لادارة الهيئة بعملية انتخاب بشكل ديمقراطي وفي ضوء الاقتراع السري من بين عشرة مرشحين والاعضاء الفائزون هم: نوري باقر وثائر الفيلي وعماد عبد الوهاب وشاكر عزيز وعلي موسى.

المدى / وكالات

قال شكري غانم رئيس الوفد الليبي في اجتماع منظمة اوبك يوم الثلاثاء ان أغلب أعضاء المنظمة يؤيدون تشديد الالتزام بأهداف الانتاج بدلا من خفضها للتصدي لزيادة في العرض على الطلب في السوق، وقال غانم "تقييمي الخاص هو ان هناك زيادة او وفرة في السوق. العرض أكثر من اللازم". وسئل عن رأيه فيما تنوي اوبك أن تفعله لمواجهة هذه الزيادة فقال: "لا اعتقد ان المزاج العام هو الحديث عن السقف. بل انه في هذه المرحلة (يميل) لمراقبة السوق بدقة ومحاولاة الاصرار على الالتزام".

فيما قال وزير النفط السعودي علي

في اجتماعات اوبك

ليبيا: الاتجاه للالتزام بأهداف الانتاج وليس خفضها

عن المقرر. وفي أول تعليقات علنية منذ أوائل تموز حين التقى باللوم على المضاربين في دفع أسعار الخام الى مستوى قياسي مرتفع فوق ١٤٥ دولارا للبرميل قال النعيمي: "أعتقد ان كل شيء متوازن. المخزونات في وضع قوي". وتابع: لدينا زبائن وسنلبي الطلب أيا كان، مجددا السياسة التي دأبت السعودية على انتهاجها.

ويذكر ان أسعار النفط انخفضت أكثر من دولار في التعاملات المبكرة يوم أمس الثلاثاء مع صعود الدولار من جديد مقابل الين واليورو بغعل توقعات متزايدة بأن اوبك لن تخفض الانتاج رسميا لوقف الاتجاه النزولي الذي بلغ نحو ٣٠ في المئة من السعر القياسي

النعيمي انه يوجد توازن واضح بين العرض والطلب في أسواق النفط وان مخزونات الخام عند مستويات جيدة. وصرح النعيمي للصحفيين عقب وصوله الى العاصمة النموسية لحضور اجتماع اوبك في وقت لاحق من اليوم ان السوق متوازنة الى حد كبير. عملنا بشكل قوي جدا منذ اجتماع حزيران للوصول بالاسعار الى المستويات الحالية واعتقد اننا نجحنا للغاية. ومن المتوقع ان تبقى المنظمة مستويات الانتاج الحالية بلا تغيير غير ان بعض الوزراء قد يطالبون بخفض غير رسمي من الاعضاء الذين يضحون أكثر من حصصهم المقررة وان انتاج السعودية بلغ ٩,٧ مليون برميل وهو رقم يزيد

اقتصاديات الضلك

ثقافة

المستهلك وحمايته

مسؤول حكومي أشار إلى أولوية النهوض بجمعيات حماية المستهلك من خلال حملات تثقيف في هذا الإطار، لتغدو ثقافة حماية المستهلك أداة لمواجهة كل أساليب الاتواء والغش التجاري والصناعي وتصبح تعاملات السوق أكثر أمانا واتصافا لكل الأطراف .. وفي ضوء هذه الإشارة لا ندري كيف ومتى يمكن أن يتحقق أمر التصدي لأساليب الاتواء والغش التجاري والصناعي وبأية آلية؟.. اننا نعتقد ان هذا الأمر الذي يحتم له الجميع، يحتاج الى حزمة من التشريعات قبل كل شيء، ويحتاج الى سلطة تنفيذية لها اليد القادرة على تنفيذ تلك التشريعات ، وقبل هذا وذاك تحتاج الى وقت نستطيع فيه ان نرتقي بمستوى دخل الفرد الى الحد الذي يجعل من الإنسان العراقي بمنأى عن ممارسة أساليب الغش والاتواء من أجل الحصول على لقمة العيش.

إهالة مصنع الدرفلة بمعمل الحديد والصلب لشركة ايطالية لفرض تأهيله

المدى / وكالات

يؤخذ من مسؤول قسم الإعلام في الشركة العامة للحديد والصلب في البصرة انه تم أمس الثلاثاء إحالة مشروع تأهيل مصنع الدرفلة في معمل الحديد والصلب الى إحدى الشركات الايطالية للتنفيذ بكلفة ٩١ مليون دولار بعد ان مصادقة مجلس الوزراء على العقد. وأضاف سلام راضي: ان مشروع تأهيل مصنع الدرفلة أحيل الى شركة دانلي (DANLI) الايطالية التي تعد إحدى الشركات العالمية المتخصصة بصناعة الحديد لإعادة تأهيل وتطوير المعمل وإعادة تطوير الإنتاج.

وذكر ان تأهيل المعمل يستغرق سنتين ومن المؤمل ان تتم المباشرة به مطلع العام القادم وفي حال الانتهاء من تأهيله ستبلغ طاقته الإنتاجية ٣٥٠ - ٣٠٠ الف طن سنويا. وأوضح ان " تأهيل المعمل يتضمن استغلال البنى التحتية والمسقفات والأسس وأعمال الهندسة المدنية والهياكل الحديدية وبعض المعدات الممكن (بعد صيانتها) والمتوفرة حاليا لفرض خفض كلف تأهيل المشروع". وأشار إلى ان العمل يشمل تقديم التصاميم الهندسية للأعمال

المدنية الجديدة ولأي متطلبات في الأعمال المدنية الموجودة حاليا مع تطوير خط إنتاج حديد التسليح كليا بطاقة تصل إلى حدود (٣٠٠) الف طن كمنتج نهائي سنويا مع استبدال فرن التسخين (٦٠ طن / ساعة) إلى النوع الحديث الفعال ذي الأرضية المتحركة. وتابع " يتضمن المشروع تجهيز معدات الفحص والسيطرة النوعية وتجهيز ونصب منظومات ماء التبريد المناسبة للمعدات الإنتاجية والحديدية ومنظومة معالجة الماء الراجع وتطوير وتأهيل محطة الكهرباء الثانوية المجهزة للمعدات الإنتاجية والخدمية والخدمات

الأخرى ". واستطرد " كما يشمل إجراء أعمال النصب والتشغيل والفحص الأولي والاستلام والتدريب على المعدات الجديدة وتأهيل الرفاعات الجسرية (١٣ رافعة) وورشنة لتحضير الدرافيل مع ورش مركزية و توفير الأدوات الاحتياطية اللازمة وأعمال أخرى". مبينا ان "مصنع الدرفلة يعد احد المصانع الرئيسية في الشركة العامة للحديد والصلب وهو يتألف من خطين إنتاجيين الأول متخصص بإنتاج حديد التسليح والحديد المربع والزاوية بطاقة ٢٤٠ الف طن سنويا، والخط الثاني ينتج انواعا متعددة من

منتجات الحديد خاصة حديد الشيلمان وتبلغ طاقته السنوية ١٦٠ ألف طن سنويا. وأشار إلى ان جميع المعدات التي يضمها معمل الدرفلة خرجت عن الخدمة والإنتاج لكون الشركات المصنعة توقفت عن إنتاج مثل هذه المعدات مما يتعذر استيراد هذه الأجزاء أو استخدام بدائل لها. ورأى ان تشغيل المعمل وفق الموصفات المطلوبة، سيقبل مع استهلاك المواد الأولية والمساعدة للمعدات الجديدة وبالأخص الدرافيل كما سيقصص نسب التلف الحتمي بما يسمح بخفض واضح في كلف الإنتاج الذي سيكون وفق مواصفات عالية. وتعد الشركة العامة للحديد والصلب في البصرة واحدة من الشركات الكبرى في المنطقة العربية المتخصصة في إنتاج أسلاك التسليح والمقاطع الحديدية المختلفة والحديد الأسفنجي والأنايب، وكان لها دور فعال في سد حاجة الأسواق العراقية من هذه المنتجات. وتعرضت الشركة للتخريب والإهمال بعد انهيار النظام السابق ودخول قوات التحالف إلى العراق في نيسان ٢٠٠٣ الأمر الذي أدى إلى توقف الشركة بشكل كامل عن الإنتاج.

اشارات

*استقرار الاسهم الأوروبية في التعاملات المبكرة يوم أمس الثلاثاء بعد ان سجلت أهم الاسهم الأوروبية ارتفاعاً حاداً يوم الاثنين ، وذلك لانخفاض اسعار النفط وبخطة واشنخت لانقاذ اكب شركتيني عقاريين .

*هبوط الخام الأمريكي أكثر من دولارين للنفط لادانها مستوطاً منذ ٥ اشهر وقد وصل ١٠٤,٣٣ دولار .

*قالت منظمة اوبك أمس الثلاثاء ان متوسط خاماتها القياسية انخفض يوم الاثنين الى ١٠,٠٨ دولار للبرميل .

*انخفاض الذهب مع تراجع النفط وارتفاع الدولار لاعلاها مستوطاً .

مؤشرا مهما وحقيقيا للمستوى العام للأسعار في البلاد ، كما يمكن استعماله مؤشرا للوصول إلى تقديرات لبعض المؤشرات الاقتصادية السمية المختلفة للأسعار الثابتة حيث تسعى مختلف الدول إلى توفير أرقام دقيقة ومعبرة عن هذا المؤشر لما له من مساس مباشر برفاهية الفرد والمستوى المعيشي له، وأشار إلى ان الجهاز المركزي للإحصاء يتابع التحقق من الرقم القياسي في العراق لتحديد معدلات التضخم في العراق.

الإيجارات بنسبة (٢٣,٩٪) ومجموعة المواد الغذائية وارتفعت بنسبة (١٣,٩٪) وارتفعت مجموعة الخدمات الطبية والأدوية بنسبة (١١,٥٪) وارتفعت مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة (٨,٤٪) ومجموعة السلع المنزلية (الأثاث) وارتفعت بنسبة (٧,٨٪) وجاءت أخيرا مجموعة الدخان والكحوليات والتي شهدت ارتفاعا في رقمها القياسي بنسبة (٦٪). وخلص البيان إلى ان الرقم القياسي (التضخم) يعد

وراء ارتفاع معدلات التضخم السنوي خلال عام ٢٠٠٧ تعود إلى ارتفاع الرقم القياسي لأغلب الجوامع الرئيسة للحاجات والسلع والبضائع والخدمات، ويأتي في مقدمتها مجموعة الوقود والإضافة التي ارتفعت بنحو ملحوظ بنسبة (٧١,٦٪) تلتها مجموعة النقل والمواصلات التي ارتفعت بنسبة (٢٩,٣٪) ثم مجموعة السلع والخدمات المتنوعة وارتفعت بنسبة (٢٩,٢٪) كما ارتفعت مجموعة